

هل سيبقى بوتين حقا في الكرملين بعد عام 2024؟

والشطن - أصبح من حق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الترشح لفترتين إضافيتين بعد انتهاء فترة رئاسته الحالية في عام 2024، فترة حتى عام 2030 والأخرى حتى عام 2036، حيث سيكون عمره قد تجاوز الثمانين عاما، فيما يقول معارضوه إن التصويت غير قانوني وكان معيبا بدرجة كبيرة. ولكن السؤال الآن هو: هل سيبقى بوتين حقا في الكرملين بعد انتهاء فترة رئاسته الحالية؟

لقد حصل بوتين على تلك الميزة الجديدة بعد أن صوت الروس على مجموعة من التعديلات الدستورية في استفتاء استغرق أسبوعا، شملت بين أمور أخرى حظر حمل كبار المسؤولين جنسية دولة أخرى، وحظر نزع ملكية الأراضي الروسية، وتحديد الزواج بأن يكون بين رجل وامرأة، وحقوقا اجتماعية مثل ضمانات بان يفوق الحد الأدنى للأجور الحد الأدنى للدخل الكافي للمعيشة وتعديل المعاشات وفقا للتضخم.

ويقول الكاتب ديمتري اليكسنندر سايمز المهتم بالشأن الروسي في تقرير نشرته مجلة "ذا ناشونال انتريست" الأميركية، إنه بعد إعلان لجنة الانتخابات المركزية في روسيا موافقة 77.9 في المئة من الناخبين على التعديلات المقترحة، تركزت كل الأنظار على مستقبل بوتين السياسي، حيث لا يعتقد بعض الخبراء والمطالعين على مواطن الأمور السياسية الروسية إلى حد كبير أن بوتين سوف يستخدم هذا الحق الذي أصبح متاحا له في ظل الدستور الجديد.

وقال اليكسنندر تشيسيناكوف، وهو محلل سياسي، عمل مديرا لمركز دراسة الأوضاع السياسية التابع للسلطات الرسمية الروسية، مجلة "ذا ناشونال انتريست" إن خطط بوتين المستقبلية ليست واضحة تماما، ومن المحتمل أن هذا هو ما يريده الرئيس الروسي.

وأضاف تشيسيناكوف أن هناك مفهوما لدى الصينيين يعرف بـ"التنين في الضباب" وهو ما يمثل لاعبا قويا في مساحة غامضة يمكنه أن يضرب منافسيه في أي لحظة من زاوية غير متوقعة. ويمكن أن تساعد هذه الصورة في توضيح المنطق وراء سلوك بوتين؛ فهو يريد أن يظل (تنينا في الضباب) حتى نهاية رئاسته.

وأوضح أن هدف بوتين من وراء ذلك هو عدم انشغال النخبة السياسية الروسية طوال السنوات المتبقية من فترة رئاسته في محاولة تملق لمن يحتل أن خلفوه، بدلا من العمل من أجل الاستقرار. كما أن الإبقاء على احتمال الترشح مرة أخرى عام 2024 مفتوحا سوف يساعد في إحباط مثل هذا المناورات.

أكد أن إلغاء القيود على الفترات الرئاسية سيبعث أيضا برسالة للقادة الأجانب بأن بوتين يشعر بالثقة إزاء قدرته على البقاء رئيسا لروسيا طوال السنوات العشر المقبلة على الأقل.

ومن الممكن أن يتسأل المرء هل هناك سبب آخر وراء قرار بوتين الدفع بدستور جديد.

وفي هذا الإطار يقول تشيسيناكوف إنه "إذا ما نظرنا إلى هذا القرار من الناحية الاستراتيجية، فإنه لا شك أن بوتين أراد ليس فقط منح نفسه فرصة للترشح مرة أخرى، ولكن أيضا أراد تحقيق تغييرات من شأنها تثبيت خطابه الأيديولوجي والسياسي في الخطاب السياسي الروسي".

وإذا ما قرر بوتين العودة إلى الكرملين في عام 2024، فإنه سيكون قادرا على ممارسة سلطة أكبر كرئيس. فالتعديلات الدستورية

التي تمت الموافقة عليها يوم الخميس الماضي عززت من نفوذ الرئيس على السلطة القضائية. وعلى سبيل المثال، لم يعد الرئيس في حاجة لطلب الموافقة من مجلس الاتحاد، الغرفة الأعلى في البرلمان الروسي، بالنسبة لتعيين أو عزل النائب العام. كما أن باستطاعة الرئيس الآن أن يقترح على مجلس الاتحاد عزل كبار القضاة، بينما كان لا يمكن أن يتم هذا في ظل الدستور القديم إلا بتقديم القضاة الآخرين توصية بذلك.

وفي الوقت نفسه، من حق الرئيس الآن تعيين ما يصل إلى 30 من أعضاء مجلس الشيوخ في مجلس الاتحاد، بما في ذلك تعيين سبعة منهم مدى الحياة، فيما كان مسموحا للرئيس في السابق تعيين ما يصل إلى 17 من أعضاء مجلس الشيوخ، لا يتم تعيين أي منهم مدى الحياة. وعلاوة على ذلك، من حق الرئيس الآن في حالة تركه منصبه أن يصبح عضوا في مجلس الشيوخ مدى الحياة.

إذا ما قرر بوتين العودة إلى الكرملين في عام 2024، فإنه سيكون قادرا على ممارسة سلطة أكبر كرئيس بعد أن عزز نفوذه على السلطة القضائية

واكتسب البرلمان وفقا للتعديلات الأخيرة سلطات جديدة، فباستطاعة مجلس الدوما، الغرفة الأدنى في البرلمان الروسي الآن تأكيد أو رفض المرشحين لمنصب رئيس الوزراء وغيره من المرشحين للمناصب العليا في مجلس الوزراء. ومع ذلك، يقول بعض الخبراء إن هذه التغييرات ليست ذات أهمية عمليا.

وقالت تاتيانا ستانوفايوا، وهي المؤسسه مركز التحليلات السياسية "آر بوليتيك" إنه "إذا نظرنا إلى جوهر هذه الإصلاحات، فإننا نجد أن الرئاسة هي المؤسسة المهمة، بينما السلطات الجديدة التي تم منحها للبرلمان ليست مهمة، وهامشية، ولا تمددها بأي ميزة بشكل عام". إذ أنه إذا فشلت الغرفة الأدنى في البرلمان في تأكيد تعيين مرشحي الحكومة ثلاث مرات، فإنه من حق الرئيس وفقا للدستور الجديد تعيينهم بنفسه".

ويرى سايمز في نهاية تقريره أن المعارضة الروسية فشلت في تحقيق أي زخم مهم ضد الإصلاحات الدستورية المقترحة من الكرملين، رغم أن انتشار فيروس كورونا والمتابع الاقتصادية تسببا في انخفاض شعبية بوتين قبل الاستفتاء والتي وصلت إلى 59 في المئة وهي أقل نسبة منذ عام 1999، وفقا لاستطلاع رأي أجراه مركز ليفادا المستقل.

ورغم أن التعديل الخاص بزيادة الفترات الرئاسية قد أثار جدلا كبيرا، حظيت الضمانات الاجتماعية الجديدة في الدستور الجديد برضا واسع النطاق من جانب الشعب الروسي.

ويقول الخبير في الشؤون الإقليمية الروسية ديار أوتال "على الصعيد الداخلي يواجه الكرملين اقتصادا يعاني من الركود بشكل مزمن، ويرجع السبب في عدم القدرة على تحقيق النمو إلى مسائل متعلقة بالجوانب المؤسسية"، حيث تقلص دخل الفرد وفقا للقيمة الحقيقية للعملة خلال معظم فترات السنوات الست الماضية.



ماكرون في صراع مع الوقت لإنقاذ ما تبقى من فترة ولايته

الحكومة الفرنسية تستوعب وجوها سياسية جديدة ضمن مسار التجديد



يسابق الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الزمن لإدخال تعديلات جذرية على سياساته الحكومية التي أضرت بشعبيته، وهو ما عكسته خسارة حزبه الجمهورية إلى الأمام للانتخابات المحلية مقابل صعود أحزاب الخضر، لكن المهمة لا تبدو سهلة في ظل ملفات اقتصادية واجتماعية شائكة لا يتوقع محللون أن يتمكن من حلها كلها في ما تبقى من فترة ولايته.

باريس - يتابع الفرنسيون بتفائل مجريات تركيز الحكومة الفرنسية الجديدة والتي باتت ملامحها واضحة بعد إعلان أنها ستضم وجوها جديدة ضمن مسار جديد، ما يشكل محطة أساسية في سعي الرئيس إيمانويل ماكرون لإنعاش القسم الأخير من ولايته الرئاسية قبل عامين من انتهائها. ويأمل هؤلاء أن تتمكن الحكومة الفتية من حلحلة الملفات العالقة بغض النظر عن الأسماء المقترحة لتولي الحقايب الوزارية سواء كانت يمينية أو من أنصار البيئة (الخضر) وحتى من اليسار الاشتراكي، فالمهمة بالنسبة إليهم اقتصادية واجتماعية في المقام الأول. وعين ماكرون الجمعة، جان كاستيكس على رأس الحكومة، وهو شخص غير معروف للجمهور الواسع، يشغل رئاسة بلدية مدينة صغيرة وينتمي إلى اليمين على غرار سلفه إدوارد فيليب.

وتنتظر كاستيكس ملفات شائكة أبرزها إصلاح نظام التقاعد الذي وعد به الرئيس ماكرون وإنعاش الاقتصاد الفرنسي الذي عرف ركودا بسبب أزمة فايروس كورونا فضلا عن أخذ تدابير جريئة لحماية البيئة ومحاربة البطالة. ويستعد رئيس الوزراء الجديد إلى تقديم برنامجه بعد بضعة أيام، فيما ذكر ماكرون في تغريدات الأحد، بالخطوط الرئيسية للجزء الأخير من ولايته التي تمتد على خمسة أعوام.

المعارضة تقول إن ماكرون يسعى لتصدر المشهد قبل الانتخابات الرئاسية في 2022 بدون أن يزاخمه رئيس وزراء قوي

وقال إنه سيتعين على "حكومة جامعة" أن تقوم بـ"إنعاش الاقتصاد ومتابعة إعادة بناء حمايتنا الاجتماعية والبيئية وإعادة تأسيس نظام جمهوري عادل" فضلا عن "الدفاع عن السيادة الأوروبية".

ويتوقع أن يفصل هذه الأولويات خلال كلمة يلقيها بمناسبة العيد الوطني في 14 يوليو الجاري، مستعيدا بذلك تقليدا رئاسيا كان الغاء.

وبعد ثلاث سنوات في السلطة نفذت خلالها إصلاحات مثيرة للجدل مثل إصلاح مساعدات البطالة، وتخلتها

أزمات مختلفة مثل تظاهرات السترات الصفراء وأزمة وباء كوفيد - 19، أعلن ماكرون أنه يعتزم بث روح جديدة وانتهاج مسار آخر، في وقت انخفضت شعبيته وتواجه البلاد صعوبات جراء الدعايات الاقتصادية الكبيرة لتفشي الوباء.

وقرر رئيسا الجمهورية والحكومة تسريع وتيرة العمل لصرف النظر عن الانتكاسة التي مني بها الحزب الحاكم الجمهورية إلى الأمام في الانتخابات البلدية التي جرت في 28 يونيو.

وفي وقت تزداد التكهانات باستيعاب الحكومة الجديدة لوجوه يسارية وأزمنة، أكدت الوزيرة الاشتراكية السابقة والمرشحة السابقة للرئاسة سيفولين روبايل أنه جرى الاتصال بها السبت، لكنها أشارت إلى أن المشاركة في هذه الحكومة لن يكون لها "معنى" إلا في حال أدت تطبيق سياسة "اجتماعية أكثر، بيئية أكثر، وديمقراطية أكثر". لكن مصرا قريبا من رئيس الجمهورية نفى هذه المعلومات.

وانتقد قادة المعارضة خيار تعيين شخصية غير معروفة مثل كاستيكس، واعتبروا أن الرئيس يسعى لتصدر المشهد قبل الانتخابات الرئاسية في 2022 بدون أن يزاخمه رئيس وزراء قوي، في إشارة إلى رئيس الوزراء المستقل إدوارد فيليب.

وظهر كاستيكس السبت، لأول مرة منذ تعيينه في شركة للتكنولوجيا المتطورة تواجه صعوبات، وقال في تصريح إن "الجائحة غيرت قواعد اللعبة"، معتبرا

أن التوجه البيئي "ضرورة" و"ليس خيارا"، وهو ما اعتبرته أوساط سياسية مغالطة لانصار البيئة الذين اكتسحوا الانتخابات المحلية الأسبوع الماضي ومن المرجح بقوة انضمامهم للحكومة الجديدة.

ومن إصلاح نظام التقاعد إلى اتخاذ تدابير جريئة للحفاظ على البيئة مروراً بالإنعاش الاقتصادي وإصلاح نظام الأمن وقطاع الصحة الذي لعب العاملون فيه دورا محوريا في مواجهة أزمة فايروس كورونا، يقول محللون إن الوقت لن يكون ربما كافيا للحكومة الجديدة لمعالجة كل هذه الملفات المترامية قبل الموعد الانتخابي الكبير والمتمثل في الانتخابات الرئاسية المقررة في مايو 2022 المقبل.

وليس من المتوقع أن تقوم حكومة كاستيكس بثورة بيئية بمعنى الكلمة، وكما يتطالب بها أحزاب الخضر، بل ستكتفي فقط بتنفيذ برامج بيئية صغيرة قد تناهز تكلفتها 15 مليار يورو وذلك لغاية نهاية ولاية ماكرون الرئاسية في 2022.

وفي قطاع الصحة يعول ماكرون كثيرا على شخصية كاستيكس كونه سبق وأن شغل منصب مدير المستشفيات وتنظيم العلاجات في وزارة الصحة بين عامي 2005 و2006، كما أنه يملك علاقات متشعبة في قطاع الصحة، ما يؤهله لإعادة هيكلة القطاع المتعثر.

ويعد إصلاح هذا القطاع من بين الملفات الساخنة التي تواجهها الحكومة الجديدة. ورغم أن حكومة إدوارد فيليب قررت رفع موازنة هذا القطاع بمبلغ 6.8

مليار يورو من أجل رفع رواتب الأطباء وشراء المستلزمات الطبية الضرورية، فإن النقابات لم تكن راضية بهذه الموازنة.

وفي علاقة بإنعاش الاقتصاد الفرنسي ومنع تفشي البطالة بين الشباب، يستعد كاستيكس لطرح خطة جديدة لإنعاش الاقتصاد قبل نهاية شهر أغسطس المقبل من أجل المصادقة عليها.

ويتوقع أن تتضمن هذه الخطة حزمة من الإجراءات التفضيلية بخلق مناصب شغل جديدة. من بينها الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية وإطلاق مشاريع بيئية، فضلا عن تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على الشركات.

وكان وزير الاقتصاد السابق برينو لومير قد استبعد رفع نسبة الضرائب المفروضة على الفرنسيين، لكن بالمقابل طالبهم بالعمل أكثر لتدارك التراجع الاقتصادي الذي شهده البلاد. كما دعا أيضا بعض الشركات الكبرى إلى إعادة توطين مصانعها في فرنسا وتوظيف الفرنسيين مقابل الحصول على مساعدات مالية من الدولة.

وإلى جانب كل هذه التحديات التي تنتظر الحكومة الجديدة، هناك أهداف أخرى لا تقل إلحاحا مثل إتمام عملية إصلاح نظام التقاعد الذي كشفت الحكومة عن ملامحه في نهاية السنة الماضية لكن تم تأجيله لوقت لاحق بسبب تفشي فايروس كورونا إضافة إلى بناء شرطة جديدة تعكس المجتمع الفرنسي بكل أطيافه.

ألمانيا تدعم إنشاء مراكز لجوء خارج الاتحاد الأوروبي

إسبانيا ومالطا البوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا.

وكشفت المفوضية الأوروبية في وقت سابق عن وجود خيارات بشأن "برنامج إنزال" سيتم بموجبه نقل المهاجرين الذين يتم إنقاذهم في عرض البحر إلى مواقع في شمال أفريقيا، ولكن النظر في طلباتهم الخاصة باللجوء، لكن هذا الخيار سرعان ما تضاعف مع رفض دول شمال أفريقيا استقبال طالبي اللجوء رغم حزمة الحوافز المالية الهامة التي اقترحتها بروكسل على الدول المستضيفة.

ويرى محللون أن مثل هذا النهج سيتيح للمسؤولين تقييم ما إذا كان المهاجرون مؤهلين لأن يصبحوا لاجئين قبل أن تطأ أقدامهم الاتحاد الأوروبي.

مضيفا أن أزمة كورونا لم تُفقد قضية الهجرة أهميتها.

وفي إشارة إلى الأمن والاستقرار الداخلي في الاتحاد الأوروبي ومصداقية الاتحاد كمجتمع قيم، ذكر شويبله أن هناك حاجة إلى قانون لجوء أوروبي مشترك بمعايير موحدة وإجراءات اعتراف قابلة للتطبيق، موضعا أنه لا يمكن حل الخلافات في الاتحاد بشأن سياسية الهجرة عبر الوسائل القضائية.

وقال "محاولة فرض حصص استقبال ملزمة عبر قرار بالأغلبية في مجلس الاتحاد، لن تؤدي إلى تهدئة الخلاف، بل ستفاقمه".

ولسنوات، اتهمت دول جنوب الاتحاد الأوروبي بقية أعضاء التكتل بالافتقار إلى

إيمانويل ماكرون في وقت سابق تضمن إنشاء مراكز إقناذ ولجوء خارج الاتحاد الأوروبي، في وقت تصاعد فيه الخلافات بشأن الهجرة بين دول الاتحاد الأوروبي مع بداية رئاسة ألمانيا للاتحاد.

وقال شويبله الاثنين إنه "يتعين ضمان شروط معيشية آدمية في هذه المراكز وحمايتها تحت عباءة الأمم المتحدة على سبيل المثال، وكذلك عبر الاهتمام المدني والعسكري للاتحاد الأوروبي".

وذكر أن الدول التي رفضت توزيع المهاجرين داخل الاتحاد حتى الآن ستشارك بالتأكيد في مثل هذه المهمة،